

تقييم مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي -دراسة عينة من الدول-

## Evaluating the contribution of Islamic banking finance to economic growth - Study sample of countries-

موساوي محمد\*<sup>1</sup>، زيرار سمية<sup>2</sup>، حاج عبد القادر مريم<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جامعة سيدي بلعباس، مخبر إدارة الابتكار و التسويق (الجزائر)، moussaoui\_economie@yahoo.fr

<sup>2</sup> جامعة تلمسان (الجزائر)، zirar\_somaya@yahoo.fr

<sup>3</sup> جامعة تلمسان (الجزائر)، hadjabdelkader3@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/27 تاريخ القبول: 2021/11/26 تاريخ النشر: 2022/01/31

**ملخص:** هدفت الدراسة إلى التحقق في أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي و طبيعة العلاقة بينهما لمجموعة من الدول خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول لسنة 2014 إلى الربع الثاني لسنة 2018 وذلك باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data). وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، بينما هناك أثر ايجابي للاستثمار المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي، أما سعر الصرف الحقيقي فيؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي. وأظهرت نتائج اختبارات السببية لجرانجر أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تنجده من التمويل المصرفي الإسلامي إلى النمو الاقتصادي و هذا ما يدعم فرضية العرض القائد.

**الكلمات المفتاحية:** التمويل المصرفي الاسلامي، النمو الاقتصادي، بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، اختبارات السببية لجرانجر.

**Abstract:** The study aimed to investigate the impact of Islamic banking finance on economic growth and the nature of the relationship between them for a group of countries during the period between the first quarter of 2014 to the second quarter of 2018, using the panel data method. The results of the study indicated that Islamic banking finance negatively affects economic growth in the countries under study, while there is a positive impact of Islamic banking investment on economic growth, while the real exchange rate negatively affects economic growth. The results of Granger's

causality tests showed that there is a one-way causal relationship that goes from Islamic banking finance to economic growth, and this supports the leading supply hypothesis.

**Keywords:** Islamic banking finance, economic growth, cross-sectional time series data, Granger's causality test.

\*المؤلف المرسل

## 1. مقدمة:

يعتبر النمو الإقتصادي من أبرز أهداف السياسة الإقتصادية الرئيسية في مختلف دول العالم، حيث ان الحفاظ على معدلات مرتفعة للنمو الإقتصادي يعتبر الهدف الأسمى لجميع دول العالم. وتحقيق النمو الإقتصادي ليس بالأمر الهين إذ أن هناك متطلبات أساسية وشروط مسبقة يجب توافرها لتحقيقه بالشكل المطلوب، ومن بين أهم العناصر الأساسية توفر الموارد المالية الكافية من المصادر الملائمة لتمويل المشاريع وتحقيق معدلات الزيادة المرجوة في الدخل والانتاج.

يرى (Schumpeter 1934) بأن القطاع المصرفي يسهل الابتكار التكنولوجي من خلال دوره كوسيط، وأكد على الكفاءة في تخصيص المدخرات من خلال تحديد وتمويل رواد الأعمال وكذلك تنفيذ عمليات الإنتاج المبتكرة التي تعتبر الأدوات الرئيسية لتحقيق أداء إقتصادي حقيقي وبالتالي نمو الإقتصاد. واتفق (Shaw 1967) و (McKinnon 1973) أيضا على حقيقة أن التنمية المالية تعزز النمو الإقتصادي من خلال زيادة المدخرات والتخصيص الفعال واستثمار الموارد المالية. أما Levine (1996) فيرى بأن الوسطاء الماليين يلعبون دورا هاما في معظم الإقتصاديات وأشار أيضا إلى أن كفاءة الوسطاء الماليين قد يؤثر أيضا على النمو الإقتصادي. ووفقا لـ (Salami و Adekunle 2013) و Adedipe يعزز النظام المالي المتطور الاستثمار من خلال تحديد وتمويل فرص عمل جيدة، وتعبئة المدخرات، وتشجيع التجارة، والتحوط وتنويع المخاطر، فضلا عن تسهيل تبادل السلع والخدمات، كل هذا يؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد، وتراكم رأس المال المادي والبشري، وتطور تكنولوجي أسرع، مما يؤدي بدوره إلى النمو الإقتصادي.

يعد القطاع المصرفي الإسلامي واحدا من أسرع القطاعات نموا في القطاع المصرفي العالمي وذلك نتيجة لخصائصه المميزة، وقد زادت أهميته مؤخرا خاصة بعد صموده أمام الأزمة العالمية لسنة 2008 بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، فالعديد من المصارف الإسلامية تفتح أبوابها في مختلف دول العالم، فعلى الرغم من الفترة الزمنية التي لا تعتبر طويلة نسبيا في إطلاق المصارف الإسلامية إلا أن هذا القطاع تمكن من تحقيق قفزات كبيرة في فرض نفسه في التداول أمام القطاع المصرفي التقليدي، وتصدر الإشارة إلى أن العديد من المصارف التقليدية في مختلف دول العالم قامت بفتح نوافذ تقدم منتجات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية كما تحولت العديد منها إلى مصارف إسلامية كاملة. في عام 2017 أجرت مجلة The Banker مسح سنوي بخصوص التمويل الإسلامي حول العالم حيث توصلت إلى أن الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1509 مليار دولار عام 2017. بمعدل نمو سنوي مركب قدره 12.04%، وبلغت 1754 مليار دولار في نهاية سنة 2018، وهذا يشير إلى أهمية العمل المصرفي الإسلامي الذي ينمو بشكل ثابت وبمعدلات تزيد عن ضعف معدلات نمو البنوك التقليدية.

### اشكالية الدراسة:

نظرا لأهمية القطاع المصرفي الإسلامي في مختلف دول العالم والدور الذي يلعبه في تحفيز النمو الاقتصادي، تحاول الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة خلال الفترة (2014:Q1-2018:Q2)؟ وما طبيعة العلاقة السببية بينهما؟

**فرضيات الدراسة:** من أجل الاجابة على الإشكالية المطروحة تركز الدراسة على الفرضيات التالية:

- التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.
- التمويل المصرفي الإسلامي لا يؤثر في النمو الاقتصادي.

## أهمية الدراسة

يلعب القطاع المصرفي دوراً هاماً في تنمية أي اقتصاديات لاسيما اقتصاديات دول العالم الثالث التي تتطلب الإدارة السليمة للأموال وكفاءة عملية منح القروض لتحفيز النمو الاقتصادي في هذه الاقتصاديات الضعيفة، حيث أن كفاءة وفعالية القطاع المصرفي مع مرور الوقت هو مؤشر للاستقرار المالي في أي بلد. ومن المتوقع أن تلعب المصارف في البلدان النامية أدواراً حيوية وفعالة في تمويل مشاريعها وأنشطتها الاقتصادية كمساهمات في ضمان النمو الاقتصادي المستدام والتنمية. بصفتها مؤسسات مالية تقوم المصارف بأدوار الوساطة من خلال السماح بتوجيه الأموال من الأشخاص الذين قد لا يستعملونها في الاستخدام الإنتاجي للأشخاص الذين سيقومون بذلك بالتأكد داخل الاقتصاد. يمكن للأدوار الوسيطة للمصرف أن تعزز النمو الاقتصادي من خلال زيادة المدخرات، وتحسين كفاءة الأموال القادرة على الإقراض، وتعزيز تراكم رأس المال.

## 2. الدراسات السابقة:

توضح دراسة Syeda و Gulzar (2021) بشكل تجريبي التأثير الواضح للتمويل الإسلامي بما في ذلك الخدمات المصرفية الإسلامية والسندات الإسلامية على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية الكبرى. وقد تناولت الدراسة أصول البنوك الإسلامية وتمويل البنوك الإسلامية والقيمة الإجمالية للصكوك المصدرة والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغيرات قياس. كشفت نتائج الدراسة أنه على المدى الطويل، ترتبط أصول البنوك الإسلامية وتمويل البنوك الإسلامية والسندات الإسلامية ارتباطاً وثيقاً بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان الإسلامية. (GULZAR & SYEDA , 2021)

دراسة Zainur (2021) عالجت موضوع التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية: تأثير قطاع التمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية في إندونيسيا، حيث سعى البحث إلى وصف النماذج المالية القائمة على الشريعة في الإقتصاد التي تعزز التنمية العادلة. توصلت الدراسة إلى أن النظام المالي القائم على الإسلام له تأثير على النمو الإقتصادي في إندونيسيا. وأشارت الدراسة إلى أنه إلى جانب

المؤسسات المصرفية الإسلامية تلعب المؤسسات المالية غير المصرفية دورا بالغ الأهمية في تحقيق النمو الإقتصادي كالزكاة وبيت المال والوقف وغيرها. (Zainur, 2021)

وفي دراسة Najafpour et al (2020) حول تأثير الصكوك على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط، سلطت الدراسة الضوء على أهمية الصكوك كنوع من الابتكارات الحديثة في المنشآت المالية والتي تم تبنيها من قبل الدول الإسلامية وغير الإسلامية، بحثت الدراسة في تأثير الصكوك على النمو الاقتصادي في البلدان المختارة كأداة تمويل إسلامية جديدة. استخدمت الدراسة بيانات بانل خلال فترة 2009-2015، وقد توصلت نتائج التقدير القياسي أن للصكوك تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في الدول المدروسة. (Najafpour, Kebria., & Esmayal, 2020)

دراسة Korichi et al (2019) حول لتمويل الإسلامي والتنمية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تم فيها التطرق الى دراسة العلاقة ما بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي لدول من الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تم فيها استخدام خمسة عشر بنكا لفترات مختلفة، توصلت الدراسة الى ان التمويل الإسلامي ليس له تأثير على النمو الاقتصادي في عينة البنوك الخليجية المختارة، لذلك أوصت الدراسة بضرورة تحسين كفاءة الصيرفة الإسلامية. (KORICHI, KHIAR, & Ali SBAI, 2019)

من أجل التحقيق التحريبي في تأثير التمويل الإسلامي على أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية، سعت دراسة Kassim (2016) إلى تطبيق منهج ARDL على مجموعة البيانات ربع السنوية للمليزيا التي تغطي الفترة من 1998 إلى 2013. وتشير النتائج إلى أن التمويل الإسلامي بدأ في تقديم مساهمات مهمة في الاقتصاد الحقيقي من خلال القيام بفعالية بدور الوساطة المالية لتجميع الأموال وتوجيهها لأنشطة الاستثمار. وفي ضوء المساهمات الهامة للتمويل الإسلامي في الاقتصاد الماليزي ، أوصت الدراسة بضرورة بذل جهود متواصلة لتوسيع هذه الصناعة. ويشمل ذلك تحسين الإطار القانوني والتنظيمي لتمكين نمو أكبر لهذه الصناعة، وبالتالي تعزيز مكانة ماليزيا كرائدة في صناعة التمويل الإسلامي على المستوى العالمي. (Kassim, 2016)

### 3. خلفية نظرية للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الإقتصادي:

#### 1.3. مفهوم النمو الإقتصادي:

عرفه Jean Arrons على أنه "الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين" (Arrous, 1999, p. 09)، وعرفه Simon Kuzent على أنه " قدرة الأمة على عرض مختلف السلع للسكان بشكل متزايد، هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الايدولوجية والمؤسسية التي يتطلبها ذلك النمو" (Kuzent, 1958, p. 45)، كما عرفه Shapiro على أنه " الزيادة في الإنتاج الإقتصادي عبر الزمن، ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي GDP" (Shapiro, 1995, p. 429)، ويعرف النمو الإقتصادي أيضا بأنه " تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، و يقاس معدل النمو الإقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الحقيقي الفردي. (سليم و عبدة، 2014، الصفحات 79-80)، من التعاريف السابقة يمكن استخلاص الخصائص التالية: (بن قدور، 2013، صفحة 63)

- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للدولة الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الإقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.

- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

#### 2.3. مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي:

عرّفت اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوك الإسلامية-عند الحديث عن شروط العضوية- كالاتي " يقصد بالبنوك الإسلامية-في هذا النظام- تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون انشائها و نظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، و على عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاءا" (اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ،

(1977)، المصارف الإسلامية هي مؤسسة مالية تعمل على دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات الإسلامية، من خلال القيام بجميع الخدمات والأعمال المصرفية والمالية والتجارية، وأعمال الاستثمار مباشرة، أو من خلال المشاركة، وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ونفذ سعر الفائدة كأساس للتعامل، و احياء فريضة الزكاة. (عيد، 2011، صفحة 62)، وعليه انطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن تعريف المصارف الإسلامية بأنها: " مؤسسات مالية تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات الإسلامية و ذلك من خلال تطبيق صيغ تمويلية مختلفة عن تلك المطبقة في المصارف التقليدية، و المتمثلة في مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة، و عدم التعامل بسعر الفائدة"

### 3.3. العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي:

ركزت الأبحاث في الآونة الأخيرة على اتجاه العلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي ومن خلال العديد من البحوث التي أجريت في هذا المجال هناك ثلاث أنواع من الاتجاهات للعلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي التي تم العثور عليها والتي تتمثل في فرضية العرض القائد -Supply Leading حيث تفترض هذه النظرية وجود علاقة سببية من التنمية المالية إلى النمو الاقتصادي وهو ما يعني خلق وتطوير المؤسسات المالية والأسواق لزيادة المعروض من الخدمات المالية وبالتالي يؤدي إلى نمو الاقتصاد الحقيقي وهذا ما يراه (1912) Schumpeter ، (1973) Mckinnon و King and Levine (1993)، من ناحية أخرى فرضية الطلب التابع Demand-Following تفترض وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي في التنمية المالية، فمع نمو الاقتصاد الحقيقي سيزيد الطلب على الخدمات المالية وهذا سيدفع التوسع في القطاع المالي وهذا ما يراه (1967) Gurley and Shaw ، (1969) Gold Smith و(1986) Jung، علاوة على ذلك يرى (1966) Patrick أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي Bidirectional causal relationship. من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن هناك دراسات أخرى لم تتوصل إلى وجود أي علاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي أمثال (2009) Gries et all.

#### 4. الدراسة القياسية للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الإقتصادي في عينة الدراسة:

لتوضيح طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الإقتصادي لمجموعة من الدول خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول لسنة 2014 والربع الثاني لسنة 2018، تم الاعتماد على الدراسة القياسية باستخدام بيانات البانل لاختبار فرضيات الدراسة.

#### 1.4. وصف عينة ومتغيرات الدراسة:

تمتد فترة الدراسة من الربع الأول لسنة 2014 إلى الربع الثاني لسنة 2018 (بيانات ربع سنوية)، أما عينة الدراسة فتتكون من سبع (7) دول وهي: اندونيسيا، ماليزيا، عمان، المملكة العربية السعودية، بروناي دار السلام، تركيا، نيجيريا. وقد تم اختيار الدول محل الدراسة على أساس مدى توفر البيانات للمتغيرات محل الدراسة خلال فترة الدراسة (ربع سنوية). تعتمد الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة، ويتوقف عدد المشاهدات

$(NT = N \times T)$  على عدد الفصول  $(T = 18)$  وعدد الدول محل الدراسة  $(N = 7)$  وبالتالي

يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل 126 مشاهدة.

#### 2.4. وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة والنموذج القياسي المستخدم:

استنادا على النظرية الاقتصادية الكلية وأدبيات النمو الإقتصادي ومحدداته وعلى أغلب الدراسات التجريبية السابقة التي درست طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الإقتصادي خاصة دراسة كل من لـ (Mifrahi & Tohirin (2020)، (Lawal and Imam (2016)، (Echchabi & Azouzi (2015)، (Abduh and Azmi (2012)، (Furquani & Mulyany (2009) تم اختيار مزيج يتكون من أهم المتغيرات التي تساهم في تفسير وفهم موضوع الدراسة والتي تتمثل فيما يلي:



الجدول (1): التعريف المختصر بالمتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة

اسم المتغير	رمز المتغير
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	<b>RGDP</b>
اجمالي تمويل المصارف الإسلامية الكاملة	<b>F</b>
اجمالي استثمارات المصارف الإسلامية الكاملة	<b>INV</b>
سعر الصرف الحقيقي	<b>Ex</b>

المصدر: من اعداد الباحث بناء على متغيرات نموذج الدراسة

- الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP): يعبر عن النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة أي المتغير التابع، ويمثل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مؤشرا مهما للنمو الاقتصادي وللنشاط الاقتصادي إذ يعتبر حجم الناتج المحلي الاجمالي ونموه من أهم مؤشرات الاستقرار والازدهار الاقتصادي والمصرفي. وقد تم جمع البيانات الخاصة به من صندوق النقد الدولي.

- إجمالي تمويل المصارف الإسلامية الكاملة (F): بالرجوع إلى الدراسات التجريبية السابقة التي درست العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي فإن أغلبها استعملت مؤشر "إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي" كمقياس للقطاع المصرفي الإسلامي، وتجدد الإشارة هنا إلى أن دراستنا تعتمد على إجمالي تمويل المصارف الإسلامية الكاملة أي أن النوافذ الإسلامية لا تدخل ضمن هذا المتغير ويعتبر هذا الاختلاف الجوهرى بين دراستنا والدراسات السابقة التي استخدمت إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي (المصارف الإسلامية الكاملة والنوافذ الإسلامية)، وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذا المتغير من "مجلس الخدمات المالية الإسلامية".

- اجمالي استثمارات المصارف الإسلامية الكاملة (INV): يمثل هذا المتغير اجمالي استثمارات المصارف الإسلامية، وتجدد الإشارة هنا إلى أن الدراسة استخدمت استثمارات المصارف الإسلامية الكاملة فقط أي أن استثمارات النوافذ الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية لا تدخل ضمن هذا المتغير، وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذا المتغير من "مجلس الخدمات المالية الإسلامية".

- سعر الصرف الحقيقي (Ex): وهو عبارة عن سعر الصرف الذي يقيس القوة الشرائية الخارجية للعملة الوطنية، أي قوتها الشرائية بخصوص السلع الأجنبية، ويساوي سعر الصرف الاسمي مقسوما على

سعر الصرف الذي يسمح بتعادل القوة الشرائية . كما يمكن القول بأنه عبارة عن سعر الصرف الاسمي بعد اخذ التغيرات في مستوى الأسعار (التضخم)، وقد تم جمع البيانات الخاصة به من صندوق النقد الدولي.

بعد تحديد متغيرات الدراسة ويهدف اختبار الفرضيات ستأخذ الدراسة النموذج التالي:

$$RGDP = f (F, INV, EX)$$

و يمكن كتابة نموذج البانل على النحو التالي:

$$RGDP_{it} = \alpha_{it} + \beta_1 F_{it} + \beta_2 INV_{it} + \beta_3 EX_{it} + \varepsilon_{it}$$

### 3.4. تقدير النموذج وعرض النتائج:

تطبق الدراسة منهجية التكامل المشترك لبيانات البانل، وذلك بهدف التعرف على مدى وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، ويعتبر البدء بإجراء اختبارات الوحدة لبيانات البانل Panel unit root tests أساسيا وذلك لمعرفة سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة وتحديد درجة التكامل فيما بينها، وبالتالي يمكن التحقق من مدى ملائمة تطبيق منهجية الدراسة عليها من عدمه، حيث تكون المنهجية ملائمة عندما تكون السلاسل غير مستقرة عند المستوى وإنما مستقرة عند اجراء الفروق الاولى (خضير ، 2018، صفحة 46)

من أجل فحص تأثير المتغير الخارجي (LF) ومتغيرات التحكم (LINV) و (LEX) على الناتج المحلي الاجمالي (LRGDP) ، يجب أن تكون جميع السلاسل ثابتة في نموذج بيانات البانل المراد إنشاؤه. تختلف اختبارات جذر وحدة التي يتعين إجراؤها لهذا الغرض اعتمادا على ما اذا كان هناك ارتباط أو استقلال بين البيانات عرضيا (Cross-sectional dependence or independence) لذلك أولا وقبل كل شيء يتم اختبار ما اذا كان هناك ارتباط بين المقاطع في النموذج.

### 1.3.4 اختبار استقلال البيانات عرضيا ( Horizontal Cross-Section Dependence )

(Test):

من أبرز اختبارات الاستقلال المقطعي بين البيانات نجد (Breusch-Pagan (1980)،  
Pesaran (2004) عن طريق حساب احصائية مضاعف لاغرانج LM ، وأيضا اختبار Peasaran  
CD عن طريق حساب متوسط معامل الارتباط الزوجي.  
أظهرت نتائج الاختبار على متغيرات الدراسة ما يلي:

الجدول (2): اختبار استقلال البيانات عرضيا

المتغيرات	الاحصائيات				الاحتمالات
	Breush-Pagan LM	Pesaran scaled LM	Bias-corrected scaled LM	Pesaran CD	
LRGDP	97.12	11.74	11.54	3.33	0.00
LF	105.89	13.09	12.89	5.17	0.00
LINV	90.58	10.73	10.53	5.20	0.00
LEX	137.39	17.95	17.75	6.02	0.00

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمال جميع اختبارات استقلال البيانات عرضيا هو صفر. ونظرا لأن البعد الزمني في بيانات البانل المدروسة هو  $T=18$  ولدنا 7 دول أي  $N=7$  يمكننا القول أن  $T$  أكبر من  $N$  وفي هذه الحالة تعطي اختبارات كل من Breush-Pagan LM و Pesaran CD أحسن النتائج، لذلك فيما يتعلق بكلا الاختبارين لا يمكننا رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباط بين المقاطع في النموذج وفي هذه الحالة تطبيق اختبارات جذر الوحدة للجيل الأول (Levin et al 2002 ، Im et al 2003 ، Choi 2001 ، Breitung 2000 ، Maddala and Wu 1999 ، Hadri 2000 ، Moon and Bai and Ng 2001; 2004 ، Perron 2004 ، Hurlin & ValÈrie Mignony, 2006)

#### 2.3.4. اختبارات جذر الوحدة:

بعد اجراء اختبار استقلال البيانات عرضيا نستطيع تحديد نوع اختبارات جذر الوحدة (الجيل الأول أو الجيل الثاني) لبيانات البانل التي يمكن استعمالها لكي لا تكون النتائج مزيفة ، وفي حالتنا يتم اختيار اختبارات جذر الوحدة للجيل الثاني وبالتحديد اختبار (Pesaran (2007).

الجدول (3): نتائج اختبار **Pesaran (2007)** لجذر الوحدة لبيانات البانل

المتغيرات	التقدير بدون الاتجاه العام		التقدير بالاتجاه العام		النتيجة (القرار)
	احصائية CIPS	القيم الحرجة عند %5	احصائية CIPS	القيم الحرجة عند %5	
LRGDP	-1.76	-2.33	-1.90	-3.02	I(1)
D-LRGDP	-2.90	-2.33	-3.29	-3.02	
LF	-1.76	-2.33	-2.44	-3.02	I(1)
D-LF	-3.30	-2.33	-3.84	-3.02	
LINV	-2.25	-2.33	-2.98	-3.02	I(1)
D-LINV	-3.39	-2.33	-3.30	-3.02	
LEX	0.10	-2.29	-0.90	-2.89	I(1)
DLEX	-2.79	-2.29	-2.89	-2.89	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

D: تمثل سلسلة الفروق الاولى.

نلاحظ من خلال الجدول (3) أنه عند اجراء الاختبار على السلاسل الأصلية نجد أن احصائية CIPS المحسوبة أصغر من المحدولة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة وبالتالي فإننا لا نستطيع رفض الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر الوحدة بالسلاسل المدروسة، بينما عند اجراء الاختبار على السلاسل بالفروق الاولى نلاحظ أن احصائية CIPS المحسوبة أصبحت أكبر من المحدولة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة وبالتالي سنقبل الفرضية البديلة التي تنص على استقرارية المتغيرات أي أن جميع سلاسل الدراسة مستقرة من الدرجة الاولى I(1).

### 3.3.4. اختبار التكامل المتزامن لـ Westerlund على بيانات البانل:

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية قيد الدراسة حيث وجدنا أنها متكاملة من نفس الدرجة أي الدرجة الاولى (الفرق الأول) يمكننا الانتقال الى المرحلة الموالية من الدراسة القياسية وهي التحقق من وجود تكامل مشترك ، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، وذلك بتطبيق اختبار التكامل المتزامن على متغيرات الدراسة ، لهذا الغرض نستعمل الاختبار المطور لـ Westerlund للتكامل المتزامن لأن الاختبارات التي جاء بها كل من (Johansen 1991) ،

(1987) Fisher ، Engel and Granger و Pedroni تحوي العديد من العيوب كونها لا تسمح بالتعامل مع بيانات البائل عندما يكون هناك ارتباط عرضي بين مقاطع البيانات المدروسة (Horizontal Cross-Section Dependence).

الجدول (4): اختبار التكامل المتزامن لـ Westerlund

الاحصائية	القيمة	value-Z	P-value
Gt	-1.685	1.540	0.938
Ga	-5.321	2.123	0.983
Pt	-6.057	0.923	0.178
Pa	-6.961	0.201	0.580

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع الاحتمالات بالنسبة للإحصائيات الأربعة لاختبار Westerlund أكبر من 5% وبالتالي لا يمكننا رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة.

4.3.4. اختبار Hausman لتجانس البيانات:

الجدول (5): نتائج اختبار Hausman للتجانس

الاحصائية	الاحتمال
2.01	0.75

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

أظهرت نتائج اختبار Hausman أن الاحتمال 0.75 أكبر بكثير من 5% أي أن احصائية 2.01 غير معنوية وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم تجانس البيانات وتقدير نموذج البائل للتأثيرات العشوائية .

#### 5.3.4. تقدير نموذج البائل للتأثيرات الفردية العشوائية:

الجدول (6): نتائج تقدير نموذج البائل للتأثيرات الفردية العشوائية

Dependent Variable: LRGDP  
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)  
Sample: 2014Q1 2018Q2  
Periods included: 18  
Cross-sections included: 7  
Total panel (balanced) observations: 126  
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.446812	0.248947	9.828636	0.0000
LF	-0.056170	0.026068	-2.154801	0.0331
LINV	0.013620	0.007771	1.752727	0.0822
LEX	-0.551866	0.056892	-9.700153	0.0000

  

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		0.634463	0.9958
Idiosyncratic random		0.041029	0.0042

  

Weighted Statistics			
R-squared	0.426483	Mean dependent var	0.026819
Adjusted R-squared	0.412380	S.D. dependent var	0.058299
S.E. of regression	0.044690	Sum squared resid	0.243658
F-statistic	30.24080	Durbin-Watson stat	0.471728
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ أن جميع المتغيرات معنوية عند 5% و10%، كما ظهر معامل التمويل المصرفي الإسلامي LF (-0.056) سالب ومعنوي ولكنه صغير جدا وبالتالي فإن للتمويل المصرفي الإسلامي أثر سلبي ضئيل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول محل الدراسة وهذا يتعارض مع النظرية الاقتصادية حيث يبقى الهدف من التمويل مهما كان نوعه المساهمة في زيادة الدخل المحقق في الاقتصاد، وهذا راجع إلى أن المصارف الإسلامية الكاملة لديها نسبة منخفضة للغاية في القطاع المصرفي للدول محل

الدراسة مقارنة مع القطاع المصرفي التقليدي حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن متغير التمويل المصرفي الاسلامي (LF) لا يتضمن النوافذ الإسلامية، ويمكن ارجاع هذا أيضا إلى أن الصناعة المصرفية الإسلامية تعتبر حديثة نسبيا في الدول محل الدراسة.

ظهر معامل الاستثمار الاسلامي LINV (0.013) ايجابي ومعنوي وبالتالي فإن للاستثمار الاسلامي تأثير ايجابي على نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية حيث يزيد الاستثمار من القدرة الانتاجية للاقتصاد وبالتالي يسرع وتيرة النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة.

ظهر معامل سعر الصرف الحقيقي LEX (-0.55) هو أيضا سالب ومعنوي وبالتالي فإن سعر الصرف الحقيقي يؤثر سلبا على نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وهذا يتوافق مع العديد من الدراسات السابقة التي أجريت في هذا المجال.

#### 4.4. اختبار السببية لجرانجر Granger

لغرض تعزيز النتائج المتحصل عليها نعمل إلى تطبيق اختبار السببية على المتغيرات قيد الدراسة، هذا الاختبار يسمح لنا بتحديد أي متغير يسبب المتغير الآخر، أو بعبارة أخرى اختبار السببية تسمح لنا بمعرفة هل القيم الحالية لمتغير X تفسر وتمكن من التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغير Y، ولهذا الغرض نستعمل اختبار السببية لجرانجر، فبعد تقدير نموذج VAR والحصول على عدد فجوات التأخير المثلى (في حالتنا كانت 4 فجوات) قمنا باجراء الاختبار والنتائج موضحة في الجدول (7).

#### الجدول (7): اختبار السببية لجرانجر

الاحتمال .	F-Statistic	العدمية الفرضية
0.0360	2.69240	التمويل الاسلامي لا يسبب النمو الاقتصادي
0.5148	0.82157	النمو الاقتصادي لا يسبب التمويل الاسلامي
0.6996	0.54991	الاستثمار الاسلامي لا يسبب النمو الاقتصادي
0.0536	2.42739	النمو الاقتصادي لا يسبب الاستثمار الاسلامي
0.0068	3.78752	سعر الصرف الحقيقي لا يسبب النمو الاقتصادي
0.4266	0.97270	النمو الاقتصادي لا يسبب سعر الصرف الحقيقي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه

من التمويل المصرفي الإسلامي إلى النمو الإقتصادي وهذا يتوافق مع فرضية العرض القائد -Supply Leading، ونلاحظ أيضا أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من النمو الإقتصادي إلى الاستثمار الإسلامي، وفي الأخير هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من سعر الصرف الحقيقي إلى النمو الإقتصادي وهذا ما يعزز النتائج المتوصل إليها سابقا.

## 5. خاتمة:

حاولت الدراسة توضيح العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الإقتصادي لمجموعة من الدول، حيث تم التطرق إلى تطور كل من النظام المصرفي الإسلامي والنمو الإقتصادي للدول محل الدراسة، ومن ثم تم التطرق إلى الأطار النظري لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (البانل) باعتباره المنهج القياسي المستخدم في الدراسة، وبعد اجراء الاختبارات اللازمة على متغيرات النموذج تم التوصل إلى النتائج التالية:

- التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر بشكل سلبى ضئيل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول محل الدراسة وهذا يتعارض مع النظرية الإقتصادية حيث يبقى الهدف من التمويل مهما كان نوعه المساهمة في زيادة الدخل المحقق في الإقتصاد، وهذا راجع إلى أن المصارف الإسلامية الكاملة لديها نسبة منخفضة للغاية في القطاع المصرفي للدول محل الدراسة مقارنة مع القطاع المصرفي التقليدي حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن متغير التمويل المصرفي الإسلامي (LF) لا يتضمن النوافذ الإسلامية، ويمكن ارجاع هذا أيضا إلى أن الصناعة المصرفية الإسلامية تعتبر حديثة نسبيا في الدول محل الدراسة.

- الاستثمار الإسلامي يؤثر بشكل إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذا يتماشى مع النظرية الإقتصادية حيث يزيد الاستثمار من القدرة الإنتاجية للإقتصاد وبالتالي يسرع وتيرة النمو الإقتصادي للدول محل الدراسة.

- سعر الصرف الحقيقي يؤثر بشكل سلبى على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذا يتوافق مع العديد من الدراسات السابقة التي أجريت في هذا المجال.



- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من التمويل المصرفي الاسلامي الى النمو الاقتصادي وهذا يتوافق مع فرضية العرض القائد Supply-Leading .
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من النمو الاقتصادي الى الاستثمار الاسلامي.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من سعر الصرف الحقيقي الى النمو الاقتصادي.

## 6. قائمة المراجع:

اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية . (1977). القاهرة- مصر: مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

أشواق بن قدور. (2013). تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي. عمان- الأردن: دار الراية للنشر و التوزيع.

سحر عبد الرؤوف سليم، و عبير شعبان عبدة. (2014). قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

عادل عبد الفضيل عيد. (2011). الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية -دراسة مقارنة-. الاسكندرية- مصر: دار الفكر الجامعي.

Korichi, H., Khiar, M., & Ali Sbai, M. (2019). Islamic Finance And Regional Development In MENA Region: An Empirical Evidence from The Golf Cooperation Countries. *Algerian Review Of Economic Development*, 06(02), 2392-5302.

Edward Shapiro .(1995) *Macro Economic Analysis* .USA: Thomson Learning.

Gulzar, S., & Syeda , A. (2021). Impact Of Islamic Finance On Economic Growth: An Empirical Analysis Of Muslim Countries. *The Singapore Economic Review*.

Hurlin, C., & Valèrie Mignony. (2006, August). Second Generation Panel Unit Root Tests. *Halshs*, P. 3.

Jean Arrous .(1999) .*Les Théories De La Croissance* .Paris :Éditions Du Seuil.

Kassim, S. (2016). Islamic Finance And Economic Growth: The Malaysian Experience. *GLOBAL FINANCE JOURNAL*, 30, 66-76.

Najafpour, A., Kebria,, H., & Esmayal, M. (2020). Impact Of Sukuk On Economic Growth In The Middle East. *Islamic Economics And Banking*, 8(29), 79-102.

Simon Kuzent .(1958) .*Economic Growth And Change* .London: Heinemann Educational Books Ltd.

Zainur, Z. (2021). Islamic Finance And Economic Development: The Impact Of The Islamic Finance Sector On Indonesia's Economic Development. *Journal Of Sharia Economics*, 3(1), 52-63.